

هل فتحت تونس مجالها البحري والبري أمام إيطاليا لمراقبة الهجرة غير النظامية

اتفاق إيطالي تونسي بتخصيص سفن وطائرات لرصد قوارب المهاجرين

مثل ملف الهجرة غير النظامية بين الحدود البحرية التونسية والإيطالية معضلة مشتركة بين البلدين في الفترة الأخيرة، وتصدّر الملف اهتمام الاتحاد الأوروبي وسط دعوات إلى ضرورة اعتماد مقارنة شاملة وتوافقية لاحتواء الأزمة التي رمت بظلالها على الدول الأوروبية، ما دفع إيطاليا إلى تخصيص سفن وطائرات لرصد قوارب المهاجرين بالاتفاق مع تونس.

خالد هدوي

● **تونس** – خصصت السلطات الإيطالية سفنا وطائرات بالاتفاق مع تونس لرصد قوارب المهاجرين وإيقاف محاولات الهجرة المنطلقة من السواحل التونسية، ما يطرح حقيقة فتح تونس لمجالها البحري والبري أمام إيطاليا لكبح جماح ظاهرة الهجرة.

وقالت وزيرة الداخلية الإيطالية لوتشانا لامورغيزي إن "سلطات بلادها قامت بالاتفاق مع تونس بتخصيص طائرات وسفن خارج مجاليها البري والبحري لرصد قوارب المهاجرين غير النظاميين لإنذار السلطات هناك وإيقاف محاولات الهجرة المنطلقة من السواحل التونسية".

ونفت الوزارة في تصريح لصحيفة "إل جورنالي" الإيطالية أن "يكون هذا التحرك يمثل حصارا بحريا، لأنه لو كان كذلك فإنه سيعتبر حينئذ عملا حربيا".



وأشارت إلى أن تدفقات الهجرة انخفضت في الأيام الأخيرة نوعا ما، مضيفة أن الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخطيرة التي شهدتها تونس ألقت بظلالها على إيطاليا التي عاشت فترة صعبة جراء ذلك، معتبرة "أن تونس بلد آمن ولا يحتاج مواطنوها إلى اللجوء إلى بلادها".

وترى لامورغيزي بضرورة إنشاء قنوات هجرة منتظمة، من خلال منح تصاريح إقامة مؤقتة مدتها 6 أشهر للمهاجرين الراغبين في العمل في جني المحاصيل الزراعية. وشددت على ضرورة ضمان الأمن الصحي للأقاليم مع تخصيص سفن للحجر الصحي، حيث تقوم السلطات المعنية

● **تونس** – أقال رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، المدير العام للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات فيصل بالضيافي، وفقا لما أعلنته وزارة الشؤون المحلية والبيئة في بيان لها، الخميس.

ولم يذكر البيان سبب الإقالة، لكنها جاءت في خضم تطورات سريعة يشهدها ملف استيراد النفايات الإيطالية إلى تونس عبر ميناء سوسة (وسط). وتحقق السلطات التونسية في شبهة احتواء شحنة نفايات قادمة من إيطاليا عبر ميناء سوسة لمواد ذات مخاطر عالية على البيئة والصحة العامة.

ووجهت لجنة تحقيق في البرلمان اتهامات للشركة المستوردة والمتخصصة في تدوير النفايات، بنشر معلومات مغلوطة حول الشحنة، التي تضم 1200 طن من النفايات موزعة في 270 حاوية.



الحلول الطرفية لا تكفي للحد من ظاهرة الهجرة

بين إيطاليا وتونس التي زادتھا كحصار حدودي للسواحل والمياه الإقليمية الخاصة والمشاركة، لن يحل الأزمة المتواصلة منذ عقود بقدر ما سيؤثر على العلاقات الدبلوماسية واتفاقيات الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي عموما.

وأفاد النائب بالبرلمان حاتم المليكي "أن الاتفاقات حول المجال الجوي التونسي تخضع للسلطات التونسية، وظاهرة الهجرة لا تتطلب معالجة أمنية بقدر ما تتطلب معالجة تنموية واقتصادية".

وتابع المليكي في تصريح لـ"العرب"، "على الجانب الأوروبي أن يتعامل مع المهاجرين بعنصر تنموي عبر تمويل برامج المشاريع وتأهيلهم حسب سوق الشغل، كما لا بد أن يكون الاتفاق يحترم حرية التنقل وحقوق الإنسان"، لافتا إلى "وصول قرابة ألف مهاجر مؤخرا من إيطاليا إلى تونس".

وبرأي المليكي فإن الخطوة الإيطالية تحمل "انتهاكا للسيادة التونسية واحترافا عن المسار التفاوضي التاريخي منذ سنة 1994 حول الهجرة في علاقة بالحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي"، داعيا إلى "البحث عن حلول بديلة لتنظيم ملف الهجرة، في ظل حالة انفلتت جراء العمليات الإرهابية الأخيرة بأوروبا والتي وقع فيها تحميل المسؤولية للإسلام السياسي".

وخلص المليكي بالقول "يفترض على تونس أن تعود لاتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستخدام البحر المتوسط كفضاء اقتصادي واجتماعي مشترك، ومرجعية اعتماد الحل الأمني فيها الكثير من عدم التوازن في التوافق

أزمة النفايات الإيطالية تعجل بإقالة مسؤول تونسي من منصبه

عددها الـ210، مضيفا "سنتابع سلامة إجراءات استقدام هذه الحاويات من إيطاليا، وسنطلع على عمل فرق وزارة الصحة أيضا، خاصة بعد أن ثبت وجود إخلالات كبيرة في ملف سابق يتعلق بتوريد شحنات قمح".

وشدّد القمودي على أن "هذا الملف لا ينتهي بإقالة مسؤول فقط بل يتطلب البحث بكل جديّة لتحميل جميع الأطراف المتورطة مسؤولياتهم".

من جهتها طالبت الإدارة العامة للديوانة (الجمارك)، الشركة بإعادة تصدير البضائع لأن المورد ارتكب مخالفة ديوانية (جمركية)، إذ صرح بكون الحاويات القادمة من إيطاليا تحتوي فضلات بلاستيكية معدة

للسكلة، في حين تبين أنها مجرد أوساخ منزلية (بقايا أكل، وحفاضات وغيرها..) لا يمكن تجميعها من خلال إعادة تدويرها.

الوضع الصحي لتبون يعيد مخاوف الفراغ المؤسساتي في الجزائر

صابر بليدي

● **الجزائر** – يستمر غياب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، عن مكتبه في قصر المرادية بالعاصمة، للأسبوع الثالث على التوالي، وسط تنامي المخاوف من تكرار سيناريو الفراغ المؤسساتي في البلاد، لاسيما وأن الرواية الرسمية لمؤسسة الرئاسة، لم تعد كافية لتبرير غياب الرئيس بسبب إصابته بوباء كورونا.

وتحول تواصل غياب الرئيس تبون، عن بلاده للأسبوع الثالث على التوالي، إلى مصدر قلق وغموض في الجزائر، خشية تكرر سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذي أدار البلاد لمدة سبع سنوات وهو في وضع صحي متدهور، الأمر الذي خلق حالة من الفراغ المؤسساتي في البلاد.

ولا زالت الرواية الرسمية لمؤسسة الرئاسة، تتحدث عن إصابة تبون، بوباء كورونا، وأنه يتماثل تدريجيا للشفاء، كما لم تستبعد عودته إلى البلاد في المدى القريب، لكن دخول إصابته أسبوعها الثالث، فسح المجال أمام تعدد الروايات والشائعات، على اعتبار أن فترة العلاج بكورونا لا تتعدى في المجمل مهلة الأسبوعين.

ورغم محاولة مؤسسة الرئاسة التعاطي مع الرأي العام بشفافية، وإصدارها لعدة بيانات منذ الإعلان عن إصابة الرجل، وتحويله للعلاج في المستشفى العسكري بعين النعجة العسكري في العاصمة، قبل نقله إلى أكبر المشافي الألمانية بمدينة كولونيا، وعلى متن طائرة فرنسية مجهزة ومكيفة مع الحالات الصحية الحرجة، فإن أجواء القلق والغموض تتفاقم في البلاد من إمكانية تكرار سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وعودة الوضع المؤسساتي إلى مربع الصفر.

وكان آخر بيان للرئاسة الجزائرية، قد تحدث عن "تحسن إيجابي"، في صحة الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي نسبت إليه رسالتين من طرف الإعلام الرسمي (التلفزيون الحكومي ووكالة الأنباء الرسمية)، تحدثت فيهما عن "الإنجاز المحقق بعد الاستفتاء الإيجابي على الدستور"، و"شكر عرفان لرسائل التعاطف والتضامن للجزائريين ولرؤساء وملوك العديد من الدول".

وذكر البيان، بأنه "التزام بإطلاع الرأي العام على مستجدات الحالة الصحية للرئيس عبدالمجيد تبون، الموجود في أحد المستشفيات الألمانية المتخصصة، يؤكد الطاقم الطبي أن الرئيس بصدد إتمام بروتوكول العلاج، وأن وضعه الصحي في تحسن إيجابي".

ولم يشير إلى أي تفاصيل أخرى، كما لم يتم بث أي صور للرئيس منذ الإعلان عن إصابته بوباء كورونا، الأمر الذي ساهم في تفاقم الإشاعات التي ذهبت للجزم بأن "مرض الرئيس نجم عن جلطة دماغية، يجري التستر عنها لحد الآن، وأن إصابات كورونا لا تستغرق كل هذا الوقت من الغياب".

كما تحدث بيان آخر للرئاسة، عن "توجه رئيس البلاد، عبدالمجيد تبون، بجزيل شكره إلى الشعب الجزائري

لاهتمامه بحالته الصحية والثقافه الكبير حول رئيسه، ويقدر عاليا دعواته له بالشفاء وتمنيات الاطمئنان الصادقة، وأن السيد الرئيس يطمئن الشعب الجزائري الذي ينتظر عودته إلى أرض الوطن، بأن وضعه الصحي في تحسن".

وتابع "يسجل الرئيس، بامتنان، برقيات الشفاء والاطمئنان الواردة من ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وكذلك الهيئات والمنظمات الدولية، شاكرا لهم اهتمامهم".

وبسبب وعكته الصحية، غاب بذلك الرئيس الجزائري عن تشدين جامع الجزائر الكبير كما غاب عن الاستفتاء الدستوري الذي شهد نسبة مقاطعة قياسية.

ويبلغ الرئيس الجزائري 74 عاما من العمر، وهو مدخن شره، لذلك لا يستبعد أن تكون الإصابة بالوباء المذكور قد أثرت فيه كثيرا، على اعتبار أن الفايروس يهاجم الجهاز التنفسي.

القلق يخيم على الجزائر أمام مخاوف من تكرار سيناريو الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وعودة الوضع المؤسساتي إلى مربع الصفر

وكانت الرئاسة الجزائرية، قد أعلنت في الـ24 أكتوبر المتقضي، عن إرجاء عقد جلسة مجلس الوزراء الذي كان مقررا في نفس اليوم، وبرت ذلك بالاجئدة المرحمة للرئيس ولشاكل في تقنية التواصل المرئي بينه وبين الوزراء، إلا أنها بعد ذلك أعلنت دخوله الطوعي في مرحلة حجر صحي لمدة خمسة أيام بعد تسجيل إصابات بوباء كورونا في مؤسستي الرئاسة والحكومة.

ولم تشر مديرية الإعلام في الرئاسة، عن ظروف وملابسات وصول العدوى إلى المؤسسين أو إلى أسماء الأشخاص والموظفين الذين يرجح إصابتهم في الرئاسة والحكومة، واكتفت حينها بالإعلان عن حجر طوعي، قبل أن يتدهور وضعه ويتم تحويله إلى المستشفى العسكري بعين النعجة في العاصمة، ثم تحويله إلى مدينة كولونيا الألمانية لإجراء ما أسمته بـ"فحوصات معققة".

وقبما بدأت بعض الدوائر السياسية في تعداد السيناريوهات الممكنة، لتلافي حالة الفراغ المؤسساتي. ومع تأكيد استحالة عودة الرئيس إلى صحته الطبيعية والقيام بعمله الدستوري، بدأ القلق يتفاقم في الشارع الجزائري من إمكانية حدوث أي مكروه له، ما ينعكس بالسلب على البلاد المتهكة بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعلن البيان الأخير الصادر الأحد الماضي، عن قرب إتمام عبدالمجيد تبون، العلاج الطبي، إلا أن مضي قرابة أسبوع دون ظهور الرئيس للراي العام أو عودته إلى بلاده كلها أمور عمّقت حالة الغموض وفتحت المجال أمام التاويلات والإشاعات الموازية.



غموض بشأن صحة تبون